الأمن الغذائي في لبنان: مشاكله وحلوله

البروفسور نعيم عويني
بروفسور ومفوّض رئيس جامعة الروح القدس- الكسليك للعلاقات العامّة

كريستين الصليبي
صحافية

تعَدّ مشكلة الأمن الغذائي من أهمّ المشاكل التي يعاني منها العالم وهي بغاية الأهمية ليس لأنها تطاول بعض الدول النامية والفقيرة فقط بل لأنها باتت تتسع لتطاول القرى الأرضية كلها من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها. لا يرتبط الأمن الغذائي بكميّة الطعام والوحدات الحرارية التي يستهلكها الفرد منا بل أيضاً بنوعية الطعام وتنوّعه. فما هي أسباب تدهور الأمن الغذائي؟ وما هي الحلول المطروحة للوصول إلى برّ الأمان؟

لبنان هو من أكثر الدول التي تعاني من مشكلة الأمن الغذائي فمع وجود ٤,٢٥٩,٠٠٠ سكان في لبنان نضيف إليهم في السنتين الآخرتين حولي ٢,٠٠٠,٠٠٠ نازح سوري يتقاسمون معهم الطعام والمياه والكهرباء، إلخ. وهذا ما يزيد من الفجوة الغذائية التي وصلت منذ سنتين إلى ما يقارب مليارين و٦٠٠ مليون دولار.

أسباب تدهور الأمن الغذائي في لبنان

تتعدّد الأسباب التي أدّت إلى تدهور الأمن الغذائي ولكن أبرزها يكمن في كميّة المواد الغذائيّة التي يتم استيرادها إلى لبنان وقد وصلت هذه النسبة إلى ٥٠٪، عدم زيادة الإنتاج الزراعي، عدم وضع خطّة للسياسات الاقتصادية، شحّ الموارد المائية، تغيّر المناخ الذي قد يؤدّي إلى ارتفاع التصحّر أضف إلى ذلك عدم زيادة الاستثمار في مجالي الزراعة وإنتاج الأغذية.

يتمتّع لبنان بمساحة ٢٥٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية لكن المساحة المروية من هذه الأراضي لا تتعدّى ال١٢٠ ألف هكتار، كما أن اليد العاملة المتخصّصة غير متوافرة لمضاعفة الإنتاج الزراعي. هذا ونعاني من ضآلة الإمكانات في مكننة الزراعة، ومن ضعف لدى المؤسسات التي تُعنى بالزراعة، تحديداً في ما يخصّ التسليف الزراعي والتسويق والإرشاد الزراعي والأبحاث الزراعية.

من المعروف أن لبنان يحتاج إلى ٣٥٠ ألف طن من القمح سنوياً إلّا أنه لا ينتج أكثر من ١٢٠ ألف طناً، أما بالنسبة إلى الحبوب العلفية كالذرة والصويا والشوفان والشعير فهو لا ينتج شيئاً منها نظراً إلى عدم توافر المساحات الزراعية الكافية وغياب اليد العاملة رغم أنه يحتاج إلى ٥٦٠ ألف طن من هذه الحبوب سنوياً.

أضف إلى ذلك، أنه من أخطر الأمور التي تسبّب التلوّث البيئي إرتفاع نسبة الميكرو بلاستيك في البحر واحتمال اندماجها في النظام الغذائي وبالتالي في طعامنا. كما تجدر الإشارة إلى وجود ميكروبات وفطريات، لا تزال غير معروفة، تنمو على سطح البقايا البلاستيكية التي تُرمى في مياهنا ما يطرح علامة استفهام في شأن دخول هذه الميكروبات والفطريات في نظامنا الغذائي وبالتالي تهديدها لسلامة الأمن الغذائي؛ وذلك حسب تقرير سفينة «تارا» البيئية التي جرت على متنها دراسة بشأن التلوّث البلاستيكي في البحر المتوسط خلال شهر آب ٢٠١٤.

الحلول المطروحة

من الضروري أن يحصل كل مواطن على الغذاء الأساسي الذي يحتاجه جسده من معادن وفيتامينات تتوفّر له من مصادر مختلفة. كما على كل دولة إنتهاج السياسة الملائمة لتأمين الأمن الغذائي لمواطنيها. إن من الناحية الاقتصادية أو من ناحية الإمكانات العملية.

يجب أوّلاً زيادة المساحة المروية في المساحات الزراعية، كما توفير اليد العاملة اللازمة في الزراعة والصناعة وتعليمها وتمكينها لاكتساب مهارات في هذين المجالين، إضافة إلى تنقية المياه وتدوير النفايات وابتكار بلاستيك قابل للتحلّل.

على الدولة وضع سياسة زراعية تهدف إلى حماية الإنتاج الزراعي أوّلاً في لبنان، وحَفّز صغار المزارعين على زيادة إنتاجهم مما سيساعد في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج وتقليص كمية الاستيراد.

كما يجب توعية السكان على ضرورة التنبّه لسلامة غذائهم وتأمين التوازن في عناصر الغذاء، إضافة إلى تأمين الكميّة الكافية من السعرات الحرارية لتفادي مشاكل السمنة والبدانة. من هنا يجب أن يتمّ إدراج برامج تعليمية هدفها التوجيه السليم في الاستهلاك الغذائي ونشر الوعي عند السكان كما التغيير في النمط المعيشي للذين يتبعونه.

تبقى هذه الحلول في تصرّف الدولة والمؤسسات المعنية لاسيما وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة ووزارة الصحّة... على أمل أن تؤخذ بعين الاعتبار الحلول المطروحة ويتمّ مباشرة العمل فيها.

اخبار

قزي وابو فاعور بحثا في قرار خفض سعر الدواء

في ٨ ايلول، عقد اجتماع في مكتب وزير العمل سجعان قزي ضمه ووزير الصحة العامة وائل ابو فاعور والمدير العام للوزارة الدكتور وليد عمار والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، وجرى البحث في تفعيل التنسيق بين وزارة العمل عبر الصندوق الوطني للضمان ووزارة الصحة.

قزي

بعد الاجتماع، قال الوزير قزي للصحافيين: «سررت بالزيارة الكريمة التي شرفنا بها معالي وزير الصحة وبحثنا في حضور المدير العام للصحة والمدير العام للضمان في العلاقات بين وزارة العمل ممثلة بالضمان الاجتماعي ووزارة الصحة في كل القضايا التي تتعلق بموضوع الدواء وخصوصا ادوية الامراض المستعصية والطويلة الامد وموضوع المضمونين. واتفقنا على مواصلة الاجتماعات والدعوة الى لقاءات اكثر عملانية في القريب العاجل وكانت وجهات النظر متفقة بما يخدم مصلحة المضمونين والمواطنين الذين يعانون الامراض».

ابو فاعور

وقال الوزير ابو فاعور: «اشكر معالي الوزير الصديق قزي على استضافته لهذا الاجتماع الذي عقدناه في حضور الدكتور كركي والدكتور عمار .من الطبيعي ان يكون هناك تنسيق دائم بين وزارة الصحة والضمان الاجتماعي، واشكر الاستجابة السريعة لوزير العمل والدكتور كركي لبعض القضايا التي طرحناها».

وأضاف: «ان وزارة الصحة في سياق الخطوات الاصلاحية التي تقوم بها في خصوص الدواء، اصدرت قرارا بخفض اسعار الدواء بنسب تتجاوز ال٢٠ في المئة لمختلف الادوية، وبالتالي هذا الامر ينعكس على كل الجهات المعنية بمسألة الدواء، وتبلغت من معالي الوزير والدكتور كركي وجود رغبة لدى الضمان في رفع نسبة مساهمته بخصوص ثلاثة انواع من الامراض وهي : التصلب اللويحي، والتليف الرئوي، والضغط الرئوي الى ٩٥ في المئة، وهذا الامر لا يحمل الضمان اعباء اضافية، سابقاً كانت المساهمة ٨٠ في بالمئة سترتفع الى ٩٥ في المئة على هذه الامراض، وهذا امر يساعد المريض بشكل كبير ولا يحمل المريض اعباء اضافية».

وتابع: «لمسنا من النقاش ان امراض السرطان ستكون المرحلة الثانية وسريعة لان ادوية هذا المرض ايضا مكلفة وحالاته في ازدياد بحيث ان قسما كبيرا من هذه الادوية تعطى يوميا ان كان من وزارة الصحة او من الضمان الاجتماعي، وآمل ان يكون هناك قرار جريء من الضمان في خصوص هذا المرض على غرار ما اتخذ في شأن الامراض الاخرى.

وقال: «بحثنا في موضوع الوصفة الطبية الموحدة وهي خطوة ايجابية ومهمة جدا ويجب البدء بتطبيقها، وقد ابلغنا معالي وزير العمل والمدير العام للضمان بأنها سلكت طريقها نحو التطبيق، وهذا امر ايجابي جدا لأنها اولا تفتح باب الخيارات لاستخدام ادوية «الجينيريك» التي هي اقل كلفة على المواطن والدولة.